البنات والدين والفقر.. في تعديلات قانون الأحوال الشخصية

أثارت التعديلات المستدخلة على قانون الأحوال الشخصية المرقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ والتي قدمت إلى التصويت الأولي في مجلس النواب العراقي منتصف الأسبوع الماضي حملة واسعة من الانتقادات والاحتجاجات التي ظهرت بصيغة منشورات وتعليقات ومقالات أسهم فيها مختصون بالقانون ومثقفون وكتّاب وأكاديميون وقرّاء مهتمون ومواطنون مسؤولون.

وركزت الحملة على رفض واستهجان احتمالات السماح بزواج الإناث القاصرات ابتداءً من عمر تسع سنوات إذا ما تم تمرير التعديلات من خلال إعطاء الحق بالعودة إلى القوانين الفرعية للجماعات ذات المرجعيات الطائفية باستشارة أحد الفقهين الشيعي أو السني. وخرجت ناشطات وناشطين في تظاهرات احتجاجية في أكثر من مكان وطريقة كان من بينها تظاهرة اخترقت شارع المتنبي في بغداد الجمعة الفائتة، وتجمع للاتحاد العام لأدباء العراق، أمس السبت، للتعبير عن الرفض لتلك التعديلات التي تمسّ بنية المجتمع العراقي وتسمح بتقسيمها، وبخاصة من خلال السماح بالعودة إلى فقه الطائفة والجماعة بعيداً عن السلطة القانونية والرسمية للدولة ممثلة بالمؤسسات القضائية والمحاكم.

من جانب آخر، ظهرت على وسائل التواصل الاجتماعي صورة واحدة لوقفة نسائية رفعت فيها عدد من النسوة وطفلة صغيرة واحدة، يبدو أنّها استضيفت بقصد واضح وتنظيم مسبق للتعبير عن موقف مختلف. رفعت هؤلاء النسوة شعارات غطين بها وجوههن ووقفن وقفة تنبئ بالحزن والكآبة، فيما حفلت الشعارات المكتوبة بمعان ذات مضامين دفاعية عن الدين والطائفة والمذهب، كما لو أنّ هذه القوى الاجتماعية المؤثرة في المجتمع في خطر محدق، وهي ليست كذلك مثل "أنا شيعية، قانوني شيعي؛ أنت سنية، قانونك سني"، و"سندافع بقوة عن القانون الجعفري"، و"العراقيون أحرار في أحوالهم الشخصية"، إلخ.

□ د. لاهاي عبد الحسين

ومضت المحتجات المكتئبات إلى أبعد من ذلك برفع شعارات تقرن التعديلات المشار إليها بإرادة الله والدين كما في "نعم لديني، نعم لحريتي"، "نعم لشريعة الإسلام" و"كلنا مع القانون الجعفري". ليس هذا فقط بل كان لا بد من شعارات أخرى للإشارة إلى عضوات النظير النسوي المدني المعارض ممن وصفن بـ"الشاذات" وضمناً "المسترجلات" وربما "المستهترات".

شكراً لدعاة التعديلات ومقترحيها، فقد أصابت أولى مراحل تقديم التعديلات المقترحة هدفها من خلال تعبئة النساء ضد النساء ذوات الشأن والقضية بالمحصلة النهائية. واضح أنّ المولعين بحروب الكراهية مازالوا يهتمون بالبحث عن مبررات جديدة، فكان أنْ جاء مشروع التعديلات هذا ليعطيهم الفرصة السانحة لإشعال حرب داخلية بينية، بين نساء ونساء مما يظهر بالنتيجة مقدار التخلف الذي يعانيه المجتمع كما تجسد بظهور جماعات من النساء قل عددهن أو كثر يقفن بصورة مكشوفة ومعلنة ليعبرن عن الرفض والتسفيه لكل ما ناضلت أجيال من العراقيات والعراقيين من أجله ابتداءً من ثلاثينيات القرن الماضي حتى اليوم، على طريق تحرير المرأة وإنصافها والنهوض بها.

وقفت هؤلاء النساء ليعدن إلى الأذهان فكرة أنّ "المرأة عورة" بما في ذلك صوتها وأنها مما يخجل من مصافحته أو النظر في عينيه مباشرة كما تفعل الكائنات البشرية المشذبة اجتماعياً وثقافياً، عادة عندما تتفاعل مع بعضها البعض في سياقات روتينية وإعتيادية جداً. هكذا تسهم الداعمات للتعديلات المصوّت عليها أولياً ليثبتن أنّهن يوافقن تماماً على أنْ يكنّ إماء في حضرة السلطان، وإنّ النظام الأبوي الذكوري الذي تزعزعت هيمنته الأحادية إلى حد ما بعد عقود من الكفاح والتضحيات لأجيال من العراقيات مدعومات بمواقف أخلاقية وسياسية تقدمية لأجيال من العراقيين قد تلقى جرعة حياة جديدة لم تكن لتخطر على بال.

فالتعديلات المقترحة تهدف بوضوح لا لبس فيه إلى تسييد سلطة رجال الدين والطائفة والمذهب على الحياة الاجتماعية للعوائل والأشخاص في المجتمع العراقي وتكرس الانقسام المجتمعي الذي يضع حواجز صلبة بين الجماعات الدينية والمذهبية المتعددة على هذه الأسس بإسم ممارسة الحرية واستخدام الديموقراطية. يحصل هذا دون وعي وإدراك بالمخاطر التي ستترتب على التعديلات المستدخلة على حاضر ومستقبل وحدة ومتانة بنية المجتمع العراقي وجمهور النساء فيه ممن سيتحتم عليهن العودة إلى المربع الأول للنضال والمواجهة وهو الأمر الذي سيحدث لا محالة، اذا ما تم تمرير هذه التعديلات، فعلاً.

ولعلّ الأسوأ أنْ تأتي مثل هذه الحملات التعبوية المساندة لمشروع التعديلات المصوّت عليها أولياً أنّه يراد من خلالها إقحام المجتمع في معارك جانبية ذات طبيعة جدالية واستهلاكية لا جدوى منها بعد تحقيق قوات الجيش والشرطة الإتحادية والحشد الشعبي انتصارات عظيمة على أخطر مصادر الفتنة فيه للعودة به إلى رحاب الوطن الواحد والمجتمع المواطناتي الذي يسعى للم الشمل لا تفريقه وبعثرته من جديد.

هذه ثلاثية خطيرة ومغلقة ترتبط بعوامل الجندر والدين والطبقة الاجتماعية والتي تمتلك مجتمعة مفاتيح الأزمة المصطنعة بمثل ما تملك مفاتيح الحل إذا ما استخدمت بطريقة تزامنية ومسؤولة تقوم على وعي ومعرفة علمية وأخلاقية بتأثيراتها الواقعية.

في هذه التعديلات، استخدم عامل الجندر ليحوّل الإناث وبخاصة الأكثر استضعافاً في المجتمع، صغيرات السن على وجه التعيين إلى أدوات تنسجم والتصور الذكوري بمقاييسه التقليدية التي لا تقيم وزناً للطرف الآخر وتعامله على أنّه أقل أهمية وأقل أهلية.

يحصل هذا دون وعي وإدراك بالمخاطر التي ستترتب على التعديلات المستدخلة على حاضر ومستقبل وحدة ومتانة بنية المجتمع العراقي وجمهور النساء فيه ممن سيتحتم عليهن العودة إلى المربع الأول للنضال والمواجهة وهو الأمر الذي سيحدث لا محالة.

واستخدم من الدين قوته في الحث والتشجيع على تحقيق أغراض دنيوية مجردة من المضامين الأخلاقية والإنسانية التي يسعى إليها أصلاً، لتحقيق العدالة والتكامل والإصلاح.

وهناك الجانب الذي يتعلق بالطبقة الاجتماعية، حيث إنّ من سيتأثر سلباً بهذه التعديلات هم بنات وأبناء الفقراء، حصراً. إذ يرى البعض أنّ مشروع التعديلات المستدخلة جاء ليعالج مشاكل آلاف العوائل العراقية الفقيرة التي تنوء بأعباء اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب وجود أعداد هائلة من البنات والأولاد ممن تصعب إعالتهم. وأنه لهذا السبب فإنّ كثيراً من هؤلاء يجبرون أبناءهم على ترك المدرسة لتزويج البنات وتشغيل الأولاد لمواجهة متطلبات الحياة المادية المتصاعدة على الدوام. وهناك من يضيف، أنّ هذه العوائل لا تحتمل أنْ تفشل الفتاة دراسيا مما يؤدي بهم إلى تزويجها لتكون مكلّلة ليس فقط بكونها فتاة صغيرة السن ممن لا حول ولا قوة لها، وإنّما أيضاً كونها فاشلة لا تصلح لشيء.

تدور أحاديث وتبريرات من هذا النوع دون الأخذ بالاعتبار أنّ لتأمين المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة سابقة للمساعدة على التمكين من أجل النجاح والتقدم. لا تبتعد هذه التبريرات عن قسوة واقع الحال، فالفقر يكاد يكون العامل الأكثر أهمية على الصعيد الاجتماعي الذي يدفع عوائل كثيرة وبخاصة العوائل الفقيرة الشابة، إلى إحتمال القبول بمثل هذه التعديلات.

السؤال، إذا كان الفقر أحد أهم الدوافع والمبررات الاجتماعية وهو كذلك حقاً، ألم يكن حرياً بمن يتوسم مسؤولية سياسية أنْ يعمل على تطوير مقاربات ومشروعات قوانين تستهدف أس المشكلة، الفقر! ألا يدرك هؤلاء، أنّ العمل على تطوير قانون أكثر اكتمالاً للرعاية الاجتماعية يشمل فيه الأفراد بنات وأولاد بروا تب إعانة حتى يبلغوا من العمر أشده يمكن أنْ يساعدهم في تخفيف إنْ لم نقل محو أسباب المعاناة والمساعدة على إدماجهم في المجتمع بكرامة واحترام.

لا أحد ينكر أنّ هناك الكثير من الفقر والفقراء في العراق، وإنّ الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لأرباب العوائل كبيرة ويصعب في الغالب تحملها. واذا أضفنا إلى ذلك التضحيات الجمّة التي سلبت بالموت والاستشهاد والإعاقة الكثير من أرباب العوائل سواء في معارك القتال لتحرير المدن أو بسبب العمليات الإرهابية وارتباك الوضع الأمني، فإنّ للطبقة الاجتماعية والفقر دوراً كبيراً ومؤثراً على البنات والنساء في أكثر من فئة عمرية.

ونعود إلى السؤال، إذا كان الفقر أحد أهم الأسباب، أما كان الأجدى بمن عمل على مشروع التعديلات هذه، إمعان النظر للتفكير بستراتيجيات أخرى قادرة على معالجة الأوضاع المعيشية السيئة والتي يقف في مقدمتها العمل على تطوير نظام واسع للرعاية الاجتماعية يوفر الإغاثة لمختلف الفئات المتضررة في المجتمع، لا أنْ يكتفي بتقديم معونة مالية واطئة للغاية للأرامل والمطلقات والمهجرات والمعوقات دون الإهتمام بالعبء العائلي الذي يتحملنه ممثلاً بعدد الأولاد والبنات دون سن الرشد!.

هذه تساؤلات يقدمها الكثير من المواطنين العراقيين المسؤولين ممن يطالبون بإجابات واضحة ومحددة، لا أنْ يصار إلى الإساءة إليهم والتحريض ضدهم في قنوات ووسائل تواصل اجتماعي تعتمد سياسات التأجيج وشحذ حروب الحقد والكراهية للتفريق بين بنات وأبناء المجتمع الواحد.

قانون الأحوال الشخصية الجعفري من منظور سيكولوجي

□ د.قاسم حسين صالح

الحدث.. وحيثياته

في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٣، أنجز وزير العدل السيد حسن الشمري مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري الذي جاء امتثالاً لمرجعه السياسي والفقهي السيد اليعقوبي المحترم ، مع أن المسؤولية تفرض عليه أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى باعتباره الجهة التي تدير شؤون القضاء، وبسببها تعرض الى نقد لاذع واتهام بأن " يجر البلاد الى حرب طائفية"، ونجح السيد ممثل حزب الفضيلة بإقراره الآن في (٢٠١٧). وينص هذا القانون على السماح بالزواج للصبي الذي أكمل الخامسة عشرة والبنت التي اكملت التاسعة من العمر. وجاءت حيثياته بأن قانون الأحوال الشخصية النافذ لسنة ١٩٥٩ يتعارض مع الفقه الشيعي. وكان قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ قد حدد الزواج بمن أكمل الثامنة عشرة، ومنحه حرية اختيار المذهب الذي ينتمي اليه.وجاء في اسبابه الموجبة "عدم وجود احكام شرعية للأحوال الشخصية يجمع من اقوال الفقهاء ما هو المتفق عليه في قانون واحد".. فجمع تلك الآراء الفقهية لمكونات الشعب العراقي وطوائفه، فيما القانون الجعفري حدد ذلك بمذهب واحد في مجتمع متعدد المذاهب والأديان، مع أن قانون ١٩٥٩ استند الى احكام وثوابت الشريعة الإسلامية ومزج فقه المذهبين الشيعي والسنّي، وجرت عليه تعديلات في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وصار مرجعاً لجميع المذاهب الاسلامية في العراق، وكان منسجماً مع الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، بعكس قانون الأحوال الجعفري الذي يتعارض مع المادة ١٤ من الدستور العراقي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل، والمادة (٤٣) منه التي منحت أتباع كل دين أو مذهب الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية بما فيها الشعائر الحسينية.

تحليل سيكولوجي

كانت التقارير الصادرة من وزارة التخطيط عام ٢٠١٣ أفادت بأن العراق يحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث نسبة زواج القاصرات. ولهذه الظاهرة الاجتماعية أسباب يشترك فيها المجتمع العراقي مع المجتمعات العربية وأخرى ينفرد بها. فالعراق عاش ٣٧ سنة حروباً كارثية مع (ايران، الكويت، امريكا، التحالف الدولي) تبعتها حرب طائفية لسنتين (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، وتفجيرات إرهابية، وميليشيات.. راح ضحيتها الملايين من العراقيين بين قتيل ومفقود ومعوق ومهاجر.. تركوا وراءهم بنات قاصرات بلا معيل.. فضلاً عن حصار اقتصادي استمر ثلاثة عشر عاماً أكل فيها العراقيون خبز النخالة. ولهذين السببين (الحروب وعسر الحال) اضطر عديد من الأسر العراقية الى حرمان بناتهن من الدراسة وتوجيههن الى سوق العمل أو الخدمة في البيوت، أو تزويجهن من رجل ميسور الحال وأخذ (المقسوم) من مهورهن. وكان للنظام السابق دور في ذلك بتشجيعه الزواج المبكر وإقامة حفلات الزواج الجمعي للشباب ومنحهم مكافآت واشاعة الشعور بالترحيب به عبر تلفزيون (الشباب) بوصفه فضلاً أو مكرمة من الحكومة مع أنه كان يضم قاصرات لا تسمح القوانين بزواجهن، لكن النظام السابق شجعها وأصدر قراراً في حزيران ٢٠٠١ ، جرى الترويج له في ظل انعدام وجود منظمات معنية بحقوق الإنسان.

اما الأسباب التي يشترك فيها العراقيون مع اشقائهم، فإن المزاج العربي يميل الى الزواج من الفتيات الصغيرات في السن لاسيما في أرياف البلدان العربية، وإن التقاليد العربية تشجع عليه، وتروج له في أغانينا وأشعارنا، بل حتى في تعابيرنا، فنحن نصف بنت الـ(١٤سنة) بالقمر في ليلة اكتماله.. كيف يكون مدوّراً وجميلاً في ليلته الرابعة عشرة.. وهذا ناجم عن المنظور العربي للمرأة الذي يختزل وجودها الى وعاء للجنس، وانه كلما كان الجسد غضاً كان امتع حتى لو كان خامد المشاعر أو مستسلماً لحاجة مادية أو دفعاً لأذى. وفي الزمن الديمقراطي، كان يفترض أن تقل نسبة زواج القاصرات لظهور منظمات نسوية وأخرى مدنية تدافع عن حقوق المرأة، لكن واقع الحال يشير الى انها زادت بعد التغيير، وإن كثيراً من الميسورين تفننوا في ابتكار وسائل (شرعية) للزواج من قاصرات.. وأن بعضهم يتزوجون ويطلّقون مرات في السنة الواحدة!..وهو اتهام مشروع بأن هؤلاء الفاسدين سياسياً وغير الناضجين عاطفياً والمراهقين عاطفياً كانوا وراء تشريع واصدار قانون الأحوال الجعفري. إن الدراسات الطبية والسيكولوجية تؤكد أن لزواج القاصر أضراراً فادحة، ليس فقط لعدم اكتمال نضجها البيولوجي والفكري، بل ولأنه غالباً ما ينتهي بالطلاق لعدم ادراك القاصر لمسؤولية الزواج. واللافت أن كثيراً من جرائم الشرف التي اشارت التقارير الى تزايد حاد بلغ ٧٠٠ حالة في السنة!..كانت بين قاصرات أرغمن على الزواج أو هربن من بيوت اهليهن. فضلاً عن أن زواج القاصرات يعد جريمة في نظر القانون الدولي الخاص بحماية الأطفال ومعاهدة حقوق الاطفال التي تعدّ زواج القاصر حرماناً لها من حق التمتع بمرحلة الطفولة وحق التعليم.. والعراق من الدول الموقعة عليها. والمفارقة أن الحكومة العراقية الحالية دعت على لسان السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي الى عراق موحّد بعد الانتصارات التي تحققت بدحر الإرهاب، فيما قانون الأحوال الشخصية الجعفري يعمل على تفكيك مكونات المجتمع العراقي التي احدثتها المحاصصة السياسية. فالمذاهب السنية الأربعة ستطالب بأربعة قوانين احوال شخصية: حنفي، شافعي، مالكي ، وحنبلي..وكذلك الأيزيدية والشبك وباقي الأقليات.. والأمر يتطلب استحداث محاكم للأحوال الشخصية بعدد قوانينها.. وفي كل ناحية وقضاء ومركز محافظة! ليزيدوا تعميق الفرقة النفسية والاجتماعية والدينية والمذهبية حتى بين اتباع المذهب الواحد! مبارك للسياسيين الشيعة ومناصريهم لقانون الأحوال الجعفري.. فبه شرعنوا الزواج بطفلة في الثالث الإبتدائي لا نجد لمن يفعلها وصفاً غير أنه مريض نفسياً، فيما سيكون مختلاً عقلياً إن وافق على تزويج ابنته بعمر التاسعة.

تشكّل الوعي الاجتماعي للطلبة والشباب..

□ سلام حربة

الوعي هو منظومة القيم الفكرية والعلمية والثقافية والاخلاقية والجمالية التي تتشكل لدى الانسان من خلال تعامله مع الواقع، والوعي موقف هذا الانسان تجاه ما يحصل في الطبيعة والعالم من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وهو الذي يحدد هوية المواطن ويرسم ملامحه الذاتية والموضوعية وعلاقته بالوطن والآخرين..

الوعي يختلف من شخص الى آخر، وهو لا يتشكل دفعة واحدة بل بتطور تاريخي وضمن ظرف زمكاني، ويجب توفر آليات وممكنات لدى هذا الفرد من أجل تنمية وعيه والارتقاء به نحو التكامل والسمو.

إن من أول العوامل الأساسية لتشكّل الوعي الاجتماعي، هو البيئة التي يترعرع فيها الفرد، شكل المكان الذي ولد فيه ونما وتعلم النطق وتهجّى حروف العلم وتنفس حريته وترابه، وكيف أن هذا المكان حافظ على ذاكرة هذا الفرد، لأن المعلوم أن هذه الذاكرة تحتفظ ما تختزنه من احداث طفولة سواء بشكل المكان أو الأحداث الزمنية التي وعيها وكان شاهداً عليها وتركت آثارها المهمة في شخصيته وبقيت عالقة في ذهنه لا تفارقه حتى مماته، إن هذا الواقع أو البيئة المتحركة مهمة جداً في وضع اللبنة الأولى لهذا الوعي الذي سوف يرافق الانسان كل مراحل حياته، هذه البيئة ترتبط بشكل مباشر مع طبيعة النظام السياسي الذي يحكم البلد، فكلما كان النظام شفافاً ويتوفر على بنى اقتصادية وسياسية راسخة وقطاعاته منتجة توفر حاجات المواطن وفيه مناهج بناء علمية ومفاهيم عدالة اجتماعية ويطلق طاقات الإبداع في الفن والخيال والبحث والجمال، كلما كان الواقع سليماً، لأن النظام السياسي الناجح يعمل على الحفاظ على الواقع وتطويره والانتقال به الى حالة خلاقة جديدة دون العبث به وتهديمه، في سياق الأمكنة يجب الأخذ بنظر الاعتبار القيمة التاريخية والراهنة لهذا الواقع، بحيث تعمل الاجهزة الحكومية بالحفاظ على كل الدلالات والمعالم للأمكنة مع تطويرها عمرانياً وحضارياً دون المساس ببناها القيمية والمعرفية، لأن الأمكنة لها روح تأريخية كما يقول المفكر الفرنسي باشلار، هذه الروح تسري في أجساد شاغليها وفي حال العبث بها، فإنها ستنقطع وتموت وتندثر، وهذا ما نلاحظه في العراق، حيث أن معظم الصروح التاريخية قد تمّ العبث بها وتغيرت ملامحها وتم وجرفها، وهذا ما تسبب بغربة الانسان على هذه الأرض لأنها قطعت المشيمة التي تربطه برحمها، ولذا نجد العراقي أقل التصاقاً بوطنه من كل شعوب الأرض، وهذا ما يدفعه الى الهجرة دون الالتفات الى الوراء لأنه ليس لديه ما يخسره، فالواقع متغير ودائماً ما يجنح نحو التراجع والضمور.

ولذلك نجد أن الكثير من العراقيين الذين كانوا يعيشون في الغربة قبل ثلاثين أو أربعين سنة وحين حصل التغيير بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ والتخلص من النظام الدكتاتوري السابق وتحقق الحلم لديهم بالعودة الى البلد صدموا حين رأوا أن الواقع قد تغيّر وماكان محفوظاً في الذاكرة من تراب وحجارة ووجوه وأسماء وطن لم يعد لها من وجود، فشعروا بالغربة منذ الأيام الأولى، وعادوا من حيث أتوا يجرون وراءهم الخيبة والمرارة..

إن الحفاظ على الواقع بكل أمكنته وتطويره ضمن النسق العلمي حفاظاً على الانسان ملتصقاً بتربة هذا الوطن، وسعادة هذا المواطن ستكون كبيرة حين يشعر بأن عالمه هذا لا يزال قائماً وهو يتوهج يومياً بالإبداع والخلق، وحين يبقى هذا المكان يحمل بصمات الماضي والحاضر واسشرافات المستقبل..

إن الحفاظ على بنية المكان يعني الحفاظ على الأفكار التي تنسجم معه وتديم تطوره والتي لا تكون غريبة وهجينة عنه، فحين يكون الواقع راسخاً ومرتكزاته وبناه مؤسسة بشكل علمي، فإنه يكون منتجاً للأفكار والقيم والعلاقات الجديدة، وهذا ما لمسه العراقي في منتصف القرن الماضي وستينياته، حيث أن الحياة العراقية كانت إنموذجاً يقتدى به في المنطقة العربية وحاولت الكثير من البلدان استنساخ التجربة العراقية، وكلنا يعرف ما حاولته الإمارات العربية المتحدة أن تقرن تطورها مع العراق، وأن تكون دبي نسخة حلمية عن بغداد ، التي شغلت الناس في تلك الفكرة بالحداثة التي ابتكرتها ليس في مجال الأدب والفن بل في كل مناحي الحياة في الطب والهندسة والعمارة والعلوم الانسانية والاجتماعية وفي شكل الحياة التي يعيشها العراقي وتزيينها بالقيم الجمالية والمعرفية لأن البنى المجتمعية التي شيّدت منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ كانت سليمة، فالحياة كان يحكم الكثير من حلقاتها القانون والدستور والمقاييس العلمية والاخلاقية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والمنهج الذي اختطته الحكومات المتعاقبة، هو المنطق العلمي والتجريب في مناحي الحياة كافة، مع الاحتفاظ بكل عادات وتقاليد وطقوس هذا البلد، ولاننسى بأن العراق هو مهد للحضارات والأديان والقيم السماوية والوضعية.

لقد كان من نتاج تلك المرحلة وعي اجتماعي حاد بخاصة عند الطلبة والشباب ساعده في ذلك الوقت شيوع الايديولوجيات الفكرية من ماركسية وقومية ودينية، وقد كان الصراع الجدلي بين هذه الافكار، بين قوى النور والظلام بين الحق والباطل بين الوجود والعدم عاملاً حاسماً في دفع عجلة البلد الى أمام وتسليح الشباب بالقيم الفكرية والانسانية، والتي ما زالت آثارها قائمةً حتّى لحظتنا هذه، فمن نتائج ذلك الزمن (الذهبي) إن معظم الأدباء والفنانين والعلماء والمفكرين الأحياء في زمننا هذا، قد أسسوا قواعدهم الابداعية من ذلك الزمن وحتى إن غادروا الحياة، فإن آثارهم الابداعية بقيت شاخصة حتى يومنا هذا دون أن يستطيع أحد من زمننا هذا تجاوزها، فذاك هو السياب بمنجزه الشعري والذي يعتبر عتبة لا يمكن تخطيها، وذاك جواد سليم بريشته ومنحوتاته، ما زالت أعماله قبلة للزائرين، وذاك وعظ علي الوردي والذي اصبح سنّة حياتية ما زال علماء الحاضر في العراق وبلدان العرب والعالم ينهلون من كشوفاته الاجتماعية وتشخيصاته للمجتمعات والبيئة العراقية، اضف الى ذلك تلك الأسماء التي لا تحصى في مجالات العلوم كافة..

لقد ساهم الاحتدام الفكري الذي كان سائداً في القرن العشرين الى دفع المواطن الى تسليح نفسه ضد خصومه الفكريين، فازداد نهماً للبحث والقراءة حتى اعتبر العراقي إنموذجاً للقارئ، وكلنا يتذكر المقولة المشهور (مصر تكتب ولبنان تطبع والعراق يقرأ)، وهذا ما عمل الى تفتح وعيه السياسي والاجتماعي والثقافي، هذه الثقافة وهذا الانفتاح عمدا الى الإجابة عن كل الاسئلة الكونية التي يطرحها الواقع، فكان العراقي مسلحاً بالفلسفة والاقتصاد العلمي والأدب والفن واصناف العلوم، كان يبحث عن الحقيقة بشكل دائم ويلاحق العلم في كل نظرياته وكشوفاته على الرغم من فقر الإمكانات المادية والمختبرات العلمية وبؤس وبدائية وسائل الاتصال الاجتماعي في ذلك الزمان ، كان المنطق السائد في تلك الفترة هو المنطق العلمي المستند الى مبدأ الشك ونسبية الحقيقة، فكانت شخصيته هادئة ومنسجمة وعلاقات الفرد مع الآخرين يحكمها الشرف والمحبة والتسامح ومساعدة الواحد للآخر، وحتى في ممارسة هذا المواطن للواجبات والطقوس الدينية، فقد كان شفافاً وليس مغالياً وكانت علاقته برب العالمين خالصة نقية صافية تنم عن صفاء روحي لا يخالطها الرياء والدجل والنفاق الذي يظهر عليه الكثير من مؤمني هذه الأيام..

ما يلاحظ في العقود الاخيرة ومنذ سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، تراجع في منسوب الوعي الاجتماعي لدى المواطن العراقي، وهذا يرجع بشكل رئيس الى السياسات الخاطئة التي سار عليها النظام الدكتاتوري السابق، كما أن الحروب التي افتعلها النظام منذ يومه الأول، ساهمت بتخريب كل البنى التي كانت راسية في السابق، كما دفعت العراقي الى التقوقع على نفسه وكان همّه الوحيد هو أن يبقى حيّاً، لأن الموت كان يحاصره من كل جانب دون أن يعنيه الفكر أو العلم أو الثقافة، لأن البلد وما عليه من جماد ومخلوقات أصبح مهدداً بوجوده، كما أن النظام البائد عمد الى تسخير كل العلماء والمفكرين والأدباء والفنانين في ماكنته الاستبدادية وحروبه المجنونة ومن يرفض هذا التسخير، فإن نصيبه الموت والنفي والملاحقة حتى في الغربة.

وهذا ما حصل من هجرة جماعية لكبار العقول الى الخارج والعيش بعيداً عن عيون وجواسيس نظام البعث، فخسر العراق خيرة عقوله، بالإضافة الى الفقدان اليومي للمبدعين من ملاحقتهم في الداخل وقتلهم وتجويعهم وتغييبهم في السجون..

إن هذا الوضع المأساوي للوعي الاجتماعي امتد الى ما بعد عام ٢٠٠٣، فقد كان العراقي مثقلاً بالانكسارات والجراحات والهزائم الاجتماعية والنفسية، كان يأمل العراقي بأنه سيجد الخير مع هذا الوضع الجديد بعد تخلصه من تلك الحقبة الكابوسية التي كانت جاثمة على صدره لأربعة عقود مضت، لكن ما حصل عليه هو الموت المجاني من قبل قوى الارهاب وتخريب حثيث لكل بنى البلد، فما كان قائماً تم سحقه سواء من قبل سياسيي الصدفة أو من قبل رموز الظلام، وهذا ما لمسه المواطن من تهديم مجنون لكل ذاكرة العراقيين وماضيهم وتحطيم كل الإرث التاريخي في نينوى وباقي مدن العراق من قبل داعش الموت والدمار..

لقد كان النظام الطائفي وأوهام سياسييه، بأن رسالتهم سماوية وخلو الأنظمة الداخلية لأحزاب السلطة من أي منهج اقتصادي أو سياسي لبناء البلد ومحاربتها لأيّ توجه مدني حقيقي لبناء الدولة، فتم زرع الكراهية بين طوائف هذا المجتمع واستشرى الفساد المالي والإداري بجرائم سرقة لم يشهد له تاريخ البشرية من مثيل الى غياب شكل الدولة وتراجع القانون وهيمنة شريعة الغاب، القوي يأكل الضعيف ونكوص في شكل الحياة العراقية وتراجع الخدمات والتضييق على الحريات العامة..

لقد كان لغياب النظام السياسي القائم على المؤسسات المجتمعية والعدالة وغياب مبدأ المواطنة وتعطيل كل القطاعات الانتاجية واعتماد الاقتصاد الريعي الدور الكبير في تراجع وعي المجتمع وشيوع الأوهام والخرافات واستفحال العصبية القبلية كسلاح باطش لإذلال الآخرين وضد كل توجه عصري يكرس سلطة القانون، بحيث نلاحظ أن مجاميع كبيرة من الطلبة والشباب تعاني من تشوش في وعيها ومنظومتها الفكرية وضياع ملامحها الذاتية الشخصية وسذاجة احلامها والتي لا تتعدى إشباع غرائزها الحسيّة واستفحال الأنا وانقطاعها عن الآخر والجماعة رغم توفر كل وسائل الاتصال الحديثة من انترنيت وفيسبوك وتويتر وكل منافذ العلم المتطورة..

من هذا نقول إن الواقع السليم هو المنتج للوعي الاجتماعي السليم، وحين يكون الواقع مخرباً وصناعته وعلمه معطلين، فإن كل مجسّات الناس تغدو مشوّهة وضبابية وتدفع نحو الفوضى والصراع المذهبي والديني والعرقي وخلق الأزمات المتتالية وهذا ما نلمسه في الوقت الحاضر..